



Arabic
Original: English

المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا
اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لشمال أفريقيا
الدورة الأربعون
الرباط (حضوريا وعبر الإنترنت)، ١١-١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٥

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت*
التطورات التي شهدتها الظروف الاقتصادية والاجتماعية
في شمال أفريقيا: استعراض الموجز دون الإقليمي

التنمية الاجتماعية والاقتصادية في شمال أفريقيا: الموجز دون الإقليمي ٢٠٢٤-٢٠٢٦



ملخص

١- في عام ٢٠٢٤، ظل الانتعاش الاقتصادي بين بلدان شمال أفريقيا هشاً ومتفاوتاً، حيث نما الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي بنسبة ١,٩ في المائة، وذلك بزيادة طفيفة عن ١ في المائة التي سجلت في عام ٢٠٢٣. وقد استند هذا النمو الضعيف إلى التحسّن الذي حدث في القطاعات غير النفطية، وانتعاش الزراعة في بعض البلدان، واستثمار عام مطّرد. ومع ذلك، فقد استمرت الاختلالات الهيكلية، وارتفاع معدلات التضخم في عدة اقتصادات، والظروف الجيوسياسية غير المواتية، لا سيما النزاع المستمر في السودان وتصاعد التوترات في الشرق الأوسط، في التأثير بشكل كبير على أداء المنطقة دون الإقليمية. وقد تراجع التضخم إلى ١٥,٥ في المائة في المتوسط، منخفضاً من ١٩,٨ في المائة في عام ٢٠٢٣، لكنه بقي مرتفعاً في مصر والسودان، وهو ما أدى إلى تشدد نقدي حاد، بينما بدأت موريتانيا والمغرب في تخفيف السياسات بحذر. واستمرت الضغوط المالية، مع اتساع العجز وأعباء الديون في الجزائر ومصر، بينما أحرزت كل من ليبيا وموريتانيا والمغرب تقدماً نسبياً في ضبط الوضع المالي واستقرار الحسابات الخارجية.

٢- ومن المتوقع أن يشهد عام ٢٠٢٥ نقطة تحول، حيث يُنتظر أن يتسارع إجمالي الناتج المحلي الإقليمي إلى ٣,٦ في المائة، مدعوماً بانتعاش دوري في البلدان المصدرة للنفط، وتحسّن الظروف في القطاع الزراعي، وتدفقات استثمارية خارجية جديدة. ومع ذلك، يبقى هذا الانتعاش المتوقع متفاوتاً ومرتبّطاً بشروط. ويُتوقع أن تحافظ موريتانيا والمغرب على زخمهما، مدعومتين بصادرات الغاز ونمو قطاع الصناعات التحويلية، على التوالي، بينما يعتمد التعافي في ليبيا بشكل كبير على استقرار إنتاج النفط. ومن المنتظر أن تشهد الجزائر ومصر مكاسب متواضعة، وهي مكاسب يحدّ منها ضعف ثقة المستثمرين، والتحديات في إدارة التضخم، والبطء في تنفيذ الإصلاحات. أما السودان فلا يزال في أزمة عميقة، مع وجود فرص ضئيلة للتعافي ما لم يهدأ النزاع.

٣- ومن المتوقع أن يظل العجز المالي كبيراً، وذلك بمعدل ٦,٥ في المائة من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٥، ولكن من المنتظر حدوث بعض التحسّن في البلدان التي تُحرز تقدماً في تعبئة الإيرادات وتحافظ على انضباط الإنفاق. وفي الوقت نفسه، أخذت الأرصدة الخارجية تضعف بعد فائض صغير تحقق في عام ٢٠٢٣. فقد تحول الحساب الجاري الإقليمي إلى عجز قدره ٢,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٤، ومن المتوقع أن يرتفع قليلاً إلى ٢,٥ في المائة في عام ٢٠٢٥. ويعكس ذلك ضعف عائدات الهيدروكربونات، وارتفاع الطلب على الواردات، واستمرار الاختلالات الخارجية في مصر وموريتانيا وتونس، رغم أن ليبيا والمغرب لا يزالان أكثر قدرة على الصمود نسبياً. ومن المتوقع أن ينخفض التضخم أكثر في معظم البلدان، رغم أن التفاوتات في القدرات النقدية ومواطن الضعف إزاء العوامل الخارجية ستحدّد مسارات السياسات الوطنية. وستظل القدرة على تحمل الديون مصدر قلق كبير، لا سيما في مصر وتونس، حيث يؤدي ارتفاع تكاليف خدمات الديون وتشديد شروط التمويل إلى زيادة مخاطر إعادة تمويل الدين. وتحافظ الجزائر وموريتانيا على ديناميات ديون أكثر استقراراً، بينما لا يزال السودان يعاني من مديونية حرجة مع احتياجاتٍ توشك على النفاد.

٤- وعلى الصعيد الاجتماعي، من المتوقع أن يظل استيعاب سوق العمل ضعيفاً في عام ٢٠٢٥، لا سيما في الجزائر والسودان، حيث يتركز التوظيف في القطاعات غير الرسمية. ولا يزال الفقر المتعدد الأبعاد منتشرًا على نطاق واسع، لا سيما في موريتانيا والسودان، حيث يُعتبر التعليم غير الكافي وتدني مستويات المعيشة المصدرين الرئيسيين

للحرمان. وحتى في البلدان ذات الفقر النقدي المنخفض، فإن الفجوات المستمرة في الحصول على جودة عالية في مجالي التعليم والخدمات تحدّ من التنمية الشاملة للجميع.

٥- وبينما يتيح عام ٢٠٢٥ فرصة سانحة لشمال أفريقيا للانتقال إلى تعافٍ أقوى، لا يزال التقدم يعتمد بشكل كبير على الاستقرار الجيوسياسي واستمرار زخم الإصلاحات والتعاون الإقليمي. وستكون معالجة مواطن الضعف الهيكلية، من خلال التنويع الاقتصادي والاستثمار الاجتماعي الموجّه وتعزيز المؤسسات وزيادة القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ، أمراً ضرورياً لتحويل المكاسب قصيرة الأجل إلى نمو دائم وشامل للجميع.

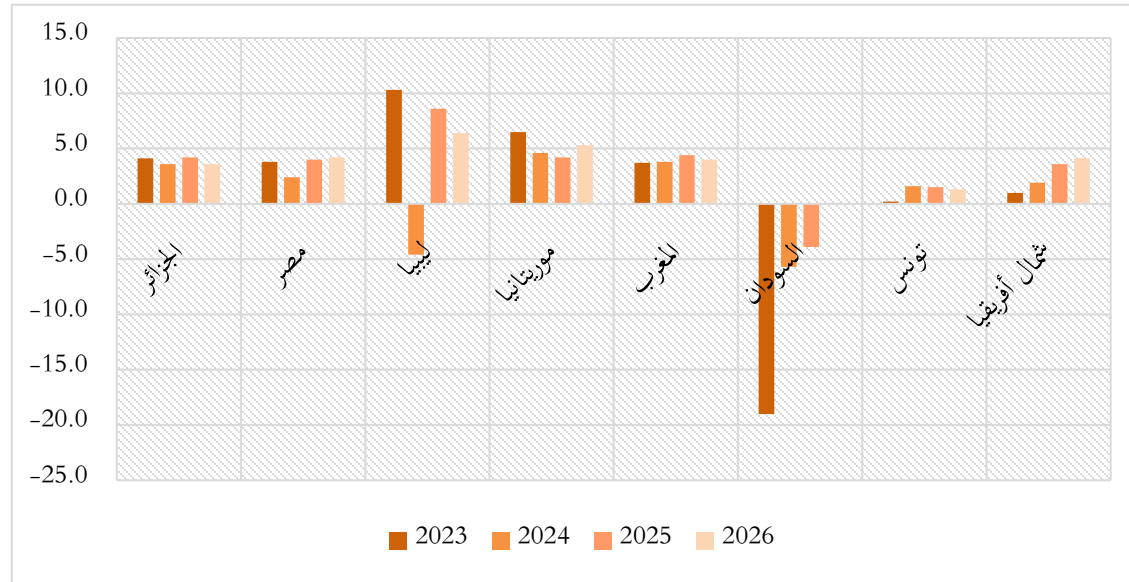
أولاً- التعامل مع النمو والإصلاح والمخاطر

٦- لقد ظل النمو الاقتصادي في جميع أنحاء شمال أفريقيا هشاً في عام ٢٠٢٤، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ١,٩ في المائة فقط، وهو ما يمثل تحسّناً طفيفاً مقارنة بالعام السابق (١ في المائة). وهذا يؤكد مدى معاناة المنطقة دون الإقليمية مع الاختلالات الهيكلية المستمرة والصدمات الخارجية وعدم اليقين الجيوسياسي. ويُخفي أداء المنطقة دون الإقليمية الفاتر اختلافاتٍ صارخةً بين الاقتصادات، من انكماش عميق في البلدان المتأثرة بالنزاعات مثل ليبيا والسودان، إلى جيوبٍ من القدرة على الصمود في موريتانيا وحالات تعافٍ مستقرة نسبياً، وإن كانت متواضعة، في الجزائر ومصر والمغرب وتونس. ويبين الشكل الأول معدلات النمو في بلدان شمال أفريقيا والمتوسط السنوي للمنطقة دون الإقليمية.

٧- لقد كان تأثير الآفاق الإقليمية عميقاً بسبب التوترات الجيوسياسية المتصاعدة، وأبرزها الحرب المستمرة في السودان، والصراع الآخذ في الاتساع في الشرق الأوسط، والحرب التي طال أمدها بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا. وتشير التوقعات الإقليمية لعام ٢٠٢٥ إلى أن النمو الاقتصادي سيتسارع قليلاً إلى ٣,٦ في المائة، بفضل انتعاشٍ دوريٍّ في الاقتصادات المصدّرة للنفط، وتحسّن الإنتاج الزراعي في بعض البلدان، وظهور دورات استثمار جديدة، لا سيما في البنية التحتية الاستخراجية والطاقة. وبحلول عام ٢٠٢٦، من المتوقع أن يرتفع النمو أكثر إلى ٤,١ في المائة، إذا افترضنا استمرار استقرار الاقتصاد الكلي، وغياب صدمات سياسية كبرى، ووجود ظروف مواتية للطلب الخارجي.

الشكل ١:

معدلات النمو في شمال أفريقيا (كنسبة مئوية)



المصدر: Author calculations, based on national statistics for Algeria, Egypt, Mauritania, Morocco and Tunisia; *World Economic Situation and Prospects 2025* (United Nations publication, 2025); and United Nations, "World economic situation and prospects as of mid-2025", 2025.

٨- وقد نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر بنسبة ٣,٦ في المائة في عام ٢٠٢٤، منخفضا من ٤,١ في المائة التي سُجلت في عام ٢٠٢٣، وهو النمو الذي تحقق بفضل النشاط القوي في القطاعات غير الهيدروكربونية من أغذية زراعية ومستحضرات صيدلانية وزراعة. ويُتوقع أن ينمو اقتصاد البلاد بنسبة ٤,٢ في المائة في عام ٢٠٢٥ و ٣,٦ في المائة في عام ٢٠٢٦، بفضل انتعاش قطاع الهيدروكربونات واستمرار قوة الأنشطة غير الهيدروكربونية، رغم أن الإنفاق العام الضعيف والقيود الهيكلية المستمرة قد يؤثران على الأداء العام. أما الاقتصاد في مصر فقد ضعف في عام ٢٠٢٤، مسجلا نموا بنسبة ٢,٤ في المائة فقط، منخفضا من ٣,٨ في المائة المسجلة في عام ٢٠٢٣. ويعود هذا التباطؤ إلى ضعف الأداء في قطاع الطاقة والانخفاض الحاد في إيرادات قناة السويس بسبب اضطرابات الشحن في البحر الأحمر. وأدى التضخم المرتفع، الذي تفاقم بسبب الإصلاحات التي أُدخلت على سياسة الدعم وتحرير سعر الصرف، إلى التقليل من استهلاك الأسر. ومع ذلك، من المتوقع حدوث انتعاش مؤقت مع تقدّم برنامج التكيف الذي يدعمه صندوق النقد الدولي. ومن المنتظر أن يرتفع النمو إلى ٤ في المائة في عام ٢٠٢٥ و ٤,٢ في المائة في عام ٢٠٢٦، مدعوما بتحسّن معنويات المستثمرين وانتعاش السياحة وأداء أفضل لأسواق الصرف الأجنبي. أما الاقتصاد الليبي فقد انكمش بحوالي ٤,٦ في المائة في عام ٢٠٢٤ بسبب الاضطرابات التي حدثت في قطاع الهيدروكربونات، ولكن من المتوقع أن ينتعش بقوة في عام ٢٠٢٥، بتحقيق نمو بنحو ٨,٦ في المائة، مدفوعا باستعادة إنتاج النفط وتوسيعه.

٩- وتُمثل موريتانيا الاقتصاد الرائد الأكثر ديناميكية في المنطقة دون الإقليمية، حيث حققت نموا قدره ٤,٦ في المائة في عام ٢٠٢٤ رغم بيئة السلع الأساسية الصعبة. ورغم أن صادرات خام الحديد قد تراجعت بسبب انخفاض

الأسعار العالمية، إلا أن البلاد استفادت من الأداء القوي في قطاعي الزراعة ومصائد الأسماك وبيئة الاستثمار العام الداعمة. ومن المتوقع أن يتراجع النمو إلى ٤,٢ في المائة في عام ٢٠٢٥، وهو ما يعكس انكماش القطاع الاستخراجي، الذي كان محركاً رئيسياً للتوسع الاقتصادي في السنوات السابقة. ومع ذلك، مع انطلاق صادرات الغاز من حقل تورتو أحميم الكبير، يُتوقع أن يبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي ٥,٣ في المائة في عام ٢٠٢٦، مع استقرار إنتاج المعادن وتحقيق المكاسب الأولية من صادرات الغاز.

١٠- أما الاقتصاد في المغرب فقد نما بشكل طفيف إلى ٣,٨ في المائة في عام ٢٠٢٤، مرتفعاً من ٣,٧ في المائة في عام ٢٠٢٣، بفضل الطلب المحلي القوي وانتعاش القطاعات غير الزراعية مثل التعدين والبناء، رغم انكماش القيمة المضافة الزراعية بسبب عدم انتظام هطول الأمطار. وظل القطاع الثانوي، بما في ذلك صناعة السيارات والطيران، قوياً، وانخفض التضخم بشكل حاد إلى ١ في المائة، وهو ما عزز الاستهلاك الحقيقي. ومن المتوقع أن يتحسن النمو إلى ٤,٤ في المائة في عام ٢٠٢٥ وأن ينخفض بشكل طفيف إلى ٤ في المائة في عام ٢٠٢٦، مدعوماً بارتفاع الطلب المحلي وزيادة الاستثمار العام والخاص والانتعاش المتوقع في الزراعة. ومع ذلك، فإن آفاق الصادرات قد تتأثر سلباً نتيجة تصاعد السياسات الحمائية التجارية، لا سيما في أسواق الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية.

١١- ولا يزال السودان أكثر الاقتصادات هشاشة في المنطقة دون الإقليمية. فقد انكمش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٥,٧ في المائة في عام ٢٠٢٤، بعد انهيار حاد في عام ٢٠٢٣. وأدى النزاع المسلح المستمر إلى تدمير الزراعة وتشريد الملايين من الناس وشلّ المؤسسات العامة. وفي عام ٢٠٢٥، يُتوقع أن يستمر الانكماش الاقتصادي عند ٣,٩ في المائة، يتبعه استقرار ضعيف عند ٠,١ في المائة في عام ٢٠٢٦، إذا افترضنا التوصل إلى نوع من الحل السياسي. وحتى في ظل السيناريوهات المتفائلة، فإن السودان يواجه طريقاً طويلاً وشاقاً نحو التعافي، يتطلب إعادة إعمار واسعة النطاق ومساعدات إنسانية وإعادة بناء المؤسسات.

١٢- ولا تزال تونس عالقة في فخ النمو المنخفض، حيث يحثُّ الجمود الهيكلي وعدم اليقين السياسي وضعف التمويل الخارجي من التعافي. وقد نما إجمالي الناتج المحلي بنسبة ١,٦ في المائة في عام ٢٠٢٤، مدعوماً بمكاسب متواضعة في الزراعة والسياحة وتكرير النفط، لكن هشاشة الوضع المالي وتأخر الإصلاحات ما زالتا يعرقلان الاستثمار. ومن المتوقع أن يتباطأ النمو إلى ١,٥ في المائة في عام ٢٠٢٥ و١,٣ في المائة في عام ٢٠٢٦، وهو ما يُبقي البلاد عند مستويات نمو منخفضة باستمرار من غير المرجح أن تقلل من البطالة أو تعالج مواطن الضعف الاجتماعية والاقتصادية العميقة.

١٣- وتتسم توقعات النمو لعامي ٢٠٢٥ و٢٠٢٦ في شمال أفريقيا بتفاؤل حذر، لكنها ما زالت متفاوتة، مع وجود فروق هيكلية كبيرة تقوّض قدرة المنطقة دون الإقليمية على تحقيق التعافي على نطاق واسع. وبينما تُظهر بعض الاقتصادات علامات على الزخم نتيجةً لجهود الإصلاح وتدفق الاستثمارات الخارجية، لا تزال اقتصادات أخرى تعاني من القيود بسبب الصراعات واختلالات الاقتصاد الكلي وضعف المؤسسات. ويتفاقم هذا التباين بسبب الاختلالات القطاعية: فالزراعة المعرضة لتغير المناخ، وتذبذب قطاع الهيدروكربونات، والصناعات التحويلية ذات القيمة المضافة المنخفضة كلها عوامل تؤثر في الإنتاجية وإيجاد فرص العمل، بينما الاعتماد المفرط على الإنفاق العام يقيد الحيز المالي

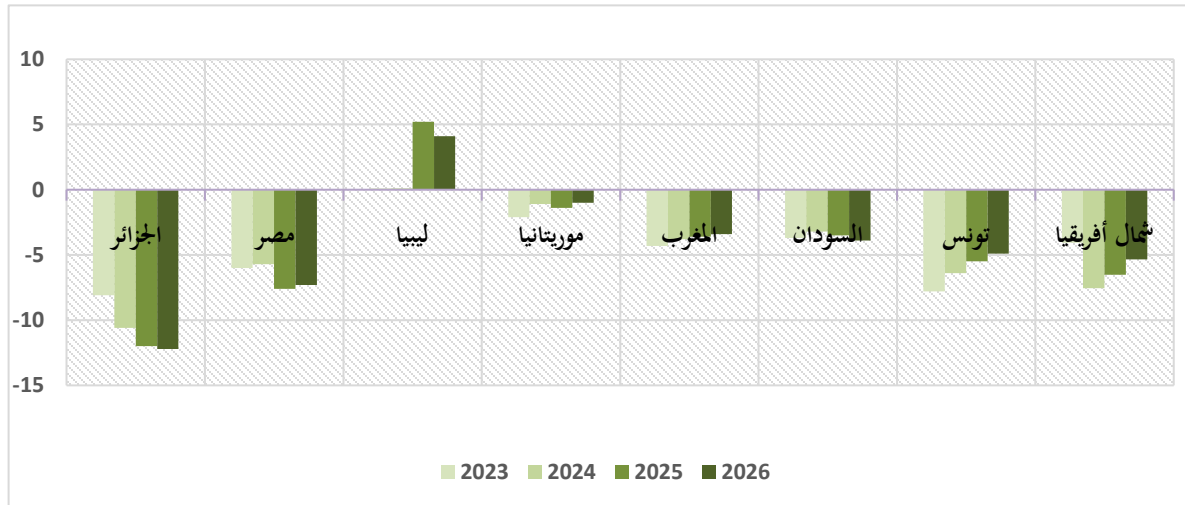
على المدى الطويل. ولضمان استدامة التعافي وتجنب تعميق الفجوات داخل المنطقة، يجب على المنطقة دون الإقليمية منح الأولوية للتنويع، والإصلاحات الهيكلية، وتنسيق السياسات أكثر، لا سيما عند تناول المخاطر المناخية، والتكامل التجاري، والهشاشة الاجتماعية.

ثانياً - الضغوط المالية وأوجه التباين والطريق إلى الاستدامة

١٤ - استناداً إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا،^(١) يُتوقع أن يظل الوضع المالي لشمال أفريقيا تحت ضغط كبير في عام ٢٠٢٥، حيث يُنتظر أن يبلغ العجز المالي الإقليمي ٦,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك باحتساب السودان، مقارنة بنسبة ٧,٦ في المائة في عام ٢٠٢٤. ورغم أن هذا يُظهر تحسناً طفيفاً، إلا أن العجز لا يزال أعلى بكثير عن مستويات ما قبل الأزمات ويؤكد استمرار مواطن الضعف الهيكلية في الوضع المالي. ويُبين الشكل الثاني الأرصدة المالية لبلدان شمال أفريقيا والمتوسط السنوي للمنطقة دون الإقليمية.

الشكل ٢:

الأرصدة المالية في شمال أفريقيا، ٢٠٢٢-٢٠٢٥ (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)



المصدر: Author calculations, based on national statistics for Egypt, Mauritania, Morocco and Tunisia; African Development Bank, *African Economic Outlook 2025: Making Africa's Capital Work Better for Africa's Development* (2025); and Economic Commission for Africa, *Economic Report on Africa 2025: Advancing the Implementation of the Agreement Establishing the African Continental Free Trade Area – Proposing Transformative Strategic Actions* (Addis Ababa, 2025).

١٥ - ومن المتوقع أن يتسع العجز المالي في الجزائر إلى ١٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٥، مرتفعاً من ١٠,٦ في المائة في عام ٢٠٢٤ و ٨,١ في المائة في عام ٢٠٢٣. ويعكس هذا التدهور تراجع إيرادات الهيدروكربونات، وزيادة الإنفاق الاجتماعي والاستثماري، وبطء التقدم في تنويع مصادر الإيرادات. ورغم الاستمرار في

^(١) *Economic Report on Africa 2025: Advancing the Implementation of the Agreement Establishing the African Continental Free Trade Area – Proposing Transformative Strategic Actions* (Addis Ababa, 2025)

استخدام مدخرات قطاع الهيدروكربونات لتمويل العجز، إلا أن هذا النهج أصبح غير مستدام. ومن المتوقع أن تسفر خطط ضبط الوضع المالي، مثل ترشيد الاستثمار وإصلاح النظام الضريبي، عن تحقيق مكاسب تدريجية فقط.

١٦- وفي مصر، يتوقع أن يبقى العجز المالي مرتفعاً، وذلك عند ٧,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٥، مرتفعاً من ٥,٧ في المائة في عام ٢٠٢٤. وتمتص خدمة الدين حصة كبيرة من الإيرادات، وهو ما يُحدّ من مرونة السياسة المالية. ورغم الإصلاحات التي تهدف إلى تعزيز الكفاءة وزيادة الإيرادات الضريبية، لا يزال الوضع المالي للبلاد مثقلاً باحتياجات تمويلية مستمرة وضعف في نمو الإيرادات.

١٧- ويُنتظر أن تسجل ليبيا فائضا ماليا قدره ٥,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٥، بعد أن كان ٠,١ في المائة في العامين الماضيين، وذلك بفضل إنتاج قوي للنفط وأسعار تصدير مواتية. ومع ذلك، فإن هذه النظرة الإيجابية عُرضة لتقلبات أسعار الطاقة العالمية وعدم الاستقرار السياسي المستمر. وفي موريتانيا، من المتوقع أن يتسع العجز المالي ليلبلغ ١,٤ في المائة في عام ٢٠٢٥، رغم تحسن الإيرادات الضريبية من قطاعي الاتصالات والصناعة الاستخراجية، حيث يستمر ارتفاع الإنفاق الرأسمالي، لا سيما في ما يتعلق بمشروع الغاز في حقل تورتنو أحميم الكبير، في الضغط على التوازنات المالية.

١٨- ويواصل المغرب ضبط وضعه المالي تدريجياً، حيث يُتوقع أن يتقلص العجز إلى ٣,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٥. وقد ساعد في تحقيق ذلك ارتفاع الإيرادات الضريبية، وانخفاض دعم الطاقة، واستخدام أدوات التمويل الابتكاري. ومع ذلك، قد يخفّف الإنفاق الاجتماعي وخطط البنية التحتية من حدوث مزيد من التشديد المالي. وفي تونس، يُنتظر أن ينخفض العجز إلى ٥,٥ في المائة في عام ٢٠٢٥، وهو ما يعكس مكاسب ضريبية متواضعة وضبطاً للإنفاق. ومع ذلك، فإن التقدم المحدود في جهود الإصلاح يحول دون الحصول على التمويل ويثير الشكوك بشأن استدامة هذا التحسن.

١٩- وفي جميع أنحاء شمال أفريقيا، تتباين النتائج المالية بشكل كبير. حيث تكشف ليبيا والمغرب وتونس عن تحسن في الوضع، بينما تعاني الجزائر ومصر وموريتانيا والسودان مع عجز آخذ في الاتساع. ويؤدي ارتفاع أسعار الفائدة العالمية والتمويل الخارجي المحدود إلى تفاقم التحديات. وسيطلب تحقيق استدامة الوضع المالي إصلاحاتٍ أعمق، وقواعد ضريبيةٍ أوسع، وإنفاقاً أكثر كفاءة، وإدارة أقوى للديون في جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية.

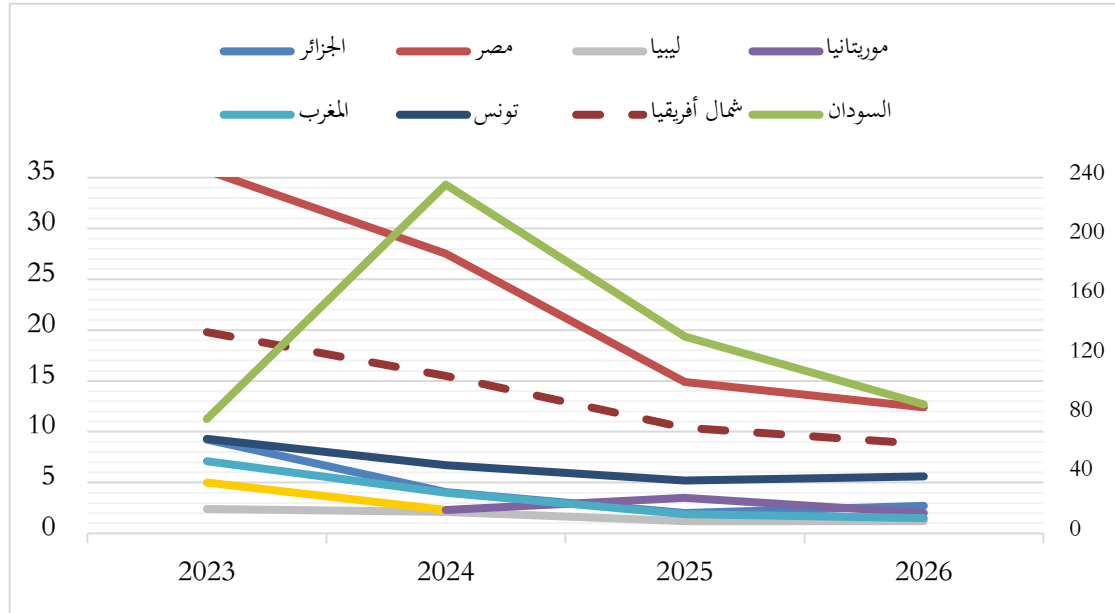
ثالثاً - تتبّع ديناميات التضخم والتعديلات النقدية

٢٠- في عام ٢٠٢٤، بلغ متوسط معدل التضخم في شمال أفريقيا ١٥,٥ في المائة، مُنخفضاً من ١٩,٨ في المائة التي سجلت في عام ٢٠٢٣، وهو ما يعكس الضغوط المستمرة الناجمة عن الأسعار العالمية للسلع وانخفاض قيمة العملات والاختلالات المالية الهيكلية. ورغم تباطؤ نمو الأسعار في بعض الاقتصادات، ظل التضخم مرتفعاً بشكل كبير مقارنة بالمعدلات التاريخية في جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية، وذلك بسبب استمرار الاضطرابات التي أعقبت جائحة كورونا وزيادة عدم اليقين الجيوسياسي. ورداً على ذلك، اعتمدت معظم البنوك المركزية سياساتٍ نقديةً أكثر صرامة، وذلك من خلال رفع أسعار الفائدة أو الإبقاء على مستوياتها المرتفعة لتثبيت دعائم التوقعات المتعلقة بالتضخم والحفاظ

على استقرار أسعار الصرف. وكان الهدف من هذه الإجراءات كبح جماح الضغوط الموجودة على جانب الطلب في ظل الحيز المالي المحدود، حيث غالبا ما تتحمل السلطات النقدية الجزء الأكبر من عبء التكيف. ويمكن الاطلاع في الشكل الثالث على التغيرات التي تطرأ على معدل التضخم في بلدان شمال أفريقيا والمتوسط السنوي للمنطقة دون الإقليمية.

الشكل ٣:

ديناميات التضخم في شمال أفريقيا (كنسبة مئوية)



المصدر: Author calculations, based on World Bank, *Macro Poverty Outlook: Country-by-Country Analysis and Projections for the Developing World – Middle East and North Africa* (Washington, D.C., April 2025).

ملاحظة: المقياس على طول المحور الرأسي الأيمن مخصص للسودان.

٢١- وفي عام ٢٠٢٥، من المتوقع أن ينخفض التضخم الإقليمي إلى ١٠,٤ في المائة، مدعوماً باستقرار سعر الصرف، والتشديد النقدي في وقت سابق، وانخفاض أسعار الغذاء والطاقة في العالم. ومع ذلك، فقد اختلفت وتيرة خفض التضخم، وهو ما أدى إلى تباين في الاستجابات على مستوى السياسات، حيث بدأت بعض البنوك المركزية بحذر في دورات التيسير لدعم النمو، بينما تمسكت أخرى بموقفها بسبب مخاطر التضخم المستمرة أو القيود المؤسسية. ويعكس هذا الاختلاف عدم التجانس المتزايد في الاقتصاد الكلي، حيث تتكيف السياسة النقدية بشكل متزايد مع مسار التضخم في كل بلد، ومواطن الضعف الخارجية، ومصادقية السياسات.

الجدول ١:

المتوسط السنوي لأسعار الصرف في بلدان شمال إفريقيا
(وحدة العملة المحلية مقابل كل دولار أمريكي)

	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣
الجزائر	١٤٤,٨	١٣٦,٧	١٣٥,٨
مصر	٥٠,٦	٣٦,٤	٢٥,٨
ليبيا	٤,٨	٤,٩	٤,٨
موريتانيا	٣٩,٧	٣٩,٣	٣٦,٥
المغرب	٩,٨	٩,٩	١٠,١
السودان	٥	٢	٧٠٤,٥
	١٣٢,٥	١٧٣,٣	
تونس	٣,٢	٣,١	٣,١

المصدر: African Development Bank socioeconomic database. Available at <https://dataportal.opendataforafrica.org/ydixvvd> (accessed in January 2025).

الجدول ٢:

أسعار الفائدة الرئيسية في بلدان شمال أفريقيا
(كنسبة مئوية)

٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	أسعار الفائدة الرئيسية
٣	٣	٣	٣	٣	الجزائر
٢٧,٢٥	١٩,٢٥	١٦,٢٥	٨,٢٥	٨,٢٥	مصر
٨	٧	٧	٥	٥	موريتانيا
٢,٥	٣	٢,٥	١,٥	١,٥	المغرب
..	..	٤١,٧٨	٢٨,٢	٣٠,٦	السودان
٨	٨	٧,٢٥	٦,٢	٦,٢٥	تونس

المصدر: Focus Economics, "Policy interest rate", 2025

٢٢- وفي الجزائر، تباطأ التضخم بشكل كبير من ٩,٢ في المائة في عام ٢٠٢٣ إلى ٤,١ في المائة في عام ٢٠٢٤، وذلك بفضل انخفاض أسعار المواد الغذائية في ظل عودة سلاسل التوريد إلى أوضاعها الطبيعية وتحسّن الإنتاج الزراعي. وقد دُعِم استقرار الدينار (انظر الجدول ١)، إلى جانب زيادة نفقات الدعم والتحويلات الاجتماعية الموجهة، القوة الشرائية للأسر، لا سيما بين الفئات الضعيفة. ورغم هذه الضغوط التضخمية، فقد حافظ بنك الجزائر على موقف تيسيري، حيث أبقى على سعر الفائدة القياسي عند ٣ في المائة منذ أيار/مايو ٢٠٢٠ (انظر الجدول ٢).^(٢) ومن المتوقع أن ينخفض التضخم إلى ٢ في المائة في عام ٢٠٢٥ و٢,٧ في المائة في عام ٢٠٢٦، مدعوما باستمرار انخفاض أسعار المواد الغذائية المحلية وبرامج الدعم. ولا يزال سعر الفائدة الحقيقي سالبا قليلا، وهو ما يعكس التضخم الضعيف نسبيا في البلاد وتفضيل تسيير السيولة إداريا بدل الأدوات النقدية القائمة على السوق.

٢٣- وفي مصر، انخفض التضخم إلى ٢٧,٥ في المائة في عام ٢٠٢٤، ويُعزى ذلك أساسًا إلى الانخفاض الحاد في قيمة الجنيه المصري عقب الانتقال إلى نظام أكثر مرونة لسعر الصرف، وارتفاع أسعار الوقود والكهرباء الناجم عن الإصلاحات التي أدخلت على سياسة الدعم. واستجابة لذلك، بدأ البنك المركزي المصري أول دورة له في تخفيف السياسة النقدية منذ الزيادات الحادة في أعوام ٢٠٢٢ و٢٠٢٣ و٢٠٢٤ (انظر الجدول ٢)، وقام بخفض أسعار الفائدة بمقدار ٢٢٥ نقطة أساس في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٢٥، الأمر الذي أدى إلى خفض أسعار الفائدة على الودائع والإقراض إلى ٢٥ في المائة و٢٦ في المائة على التوالي، تلاها تخفيض إضافي قدره ١٠٠ نقطة أساس في ٢٢ أيار/مايو ٢٠٢٥. وهو ما أدى إلى خفض المعدلات إلى ٢٤ في المائة و٢٥ في المائة.^(٣) وجاءت هذه التحركات بعد فترة من التشديد النقدي الكبير وشكلت تحولاً نحو العودة إلى الوضع الطبيعي. ومن المتوقع أن يبلغ متوسط معدل التضخم ١٤,٩ في المائة في عام ٢٠٢٥ و١٢,٤ في المائة في عام ٢٠٢٦. ومع ذلك، لا تزال المخاوف مستمرة بشأن السيولة الخارجية، حيث ظل صافي الأصول الأجنبية للبنوك التجارية في الخانة السالبة لمدة سبعة أشهر متتالية، حتى شباط/فبراير ٢٠٢٥.

٢٤- وشهدت ليبيا انخفاضا في التضخم من ٢,٤ في المائة في عام ٢٠٢٣ إلى ٢,١ في المائة في عام ٢٠٢٤، وهو ما يعكس إلى حد كبير انخفاضا في أسعار الغذاء العالمية. ففي نيسان/أبريل ٢٠٢٥، قام مصرف ليبيا المركزي بتخفيض قيمة الدينار بنسبة ١٣,٣ في المائة لتصحيح تشوهات العملة.^(٤) ومن المتوقع أن ينخفض التضخم أكثر إلى ١,٢ في المائة في عامي ٢٠٢٥ و٢٠٢٦. ومع ذلك، لا تزال السياسة النقدية غير نشطة إلى حد كبير، حيث تفتقر إلى سعر فائدة أساسي تشغيلي، وتنطوي على نطاق محدود لفعالية آليات النقل النقدي بسبب الهيمنة المالية والضوابط النقدية الإدارية.

٢٥- وفي موريتانيا، انخفض التضخم بشكل حاد من ٥ في المائة في عام ٢٠٢٣ إلى ٢,٣ في المائة في عام ٢٠٢٤، مدفوعا بتراجع أسعار المواد الغذائية والنفط، وبدعم من الموقف النقدي المتشدد للبنك المركزي الموريتاني. وفي تشرين

(٢) انظر أيضا www.bank-of-algeria.dz/statistiques-associees/

(٣) www.cbe.org.eg/en/; www.cbe.org.eg/-/media/project/cbe/listing/mpc-meetings/2025/english/eng_mpc-press-release-apr-17-2025.pdf; and www.cbe.org.eg/en/news-publications/news/2025/05/22/14/05/mpc-press-release-22-may-2025.

(٤) <https://cbl.gov.ly/en/exchange-rate-policy/>

الأول/أكتوبر ٢٠٢٤، بدأ البنك المركزي دورةً تيسيرٍ حذرة من خلال خفض سعر الفائدة الأساسي إلى ٧,٢٥ في المائة، وهو ما يعكس تضخمًا طفيفًا والحاجة إلى تحفيز الاستثمار في ظل ضعف الطلب المحلي.^(٥) ومن المتوقع أن يرتفع التضخم إلى ٣,٥ في المائة في عام ٢٠٢٥ وينخفض إلى ٢ في المائة في عام ٢٠٢٦. وقد انخفضت قيمة الأوقية مقابل الدولار الأمريكي من ٣٦,٥ أوقية لكل دولار في عام ٢٠٢٣ إلى ٣٩,٣ أوقية في عام ٢٠٢٤، مدعومة بإطلاق منصة تداول رسمية للعملة الأجنبية. ومن المتوقع أن تنخفض قيمتها إلى ٣٩,٧ أوقية في عام ٢٠٢٥ (انظر الجدول ١).

٢٦- وفي المغرب، انخفض التضخم بشكل حاد من ٧,١ في المائة في عام ٢٠٢٣ إلى ٤ في المائة في عام ٢٠٢٤ نتيجةً لانخفاض أسعار المواد الغذائية وغير الغذائية. واستجابة لذلك، قام البنك المركزي بتخفيض سعر الفائدة مرتين بمقدار ٢٥ نقطة أساس في عام ٢٠٢٤، ليبلغ ٢,٥ في المائة بحلول نهاية العام (انظر الجدول ٢). وأدى انخفاض آخر بمقدار ٢٥ نقطة أساس في أوائل عام ٢٠٢٥ إلى رفع المعدل إلى ٢,٢٥ في المائة، بما أن التضخم ظل ضعيفًا.^(٦) ومن المتوقع أن يرتفع التضخم إلى ١,٩ في المائة في عام ٢٠٢٥ وأن يستقر عند حوالي ١,٥ في المائة في عام ٢٠٢٦، بفضل تحسن الإنتاج الزراعي، والتيسير النقدي المعتدل، والإصلاحات المالية، بما في ذلك إدخال تعديلات على الدعم، والتضخم الخارجي من خلال قنوات الاستيراد. ومع التحكم في التضخم واستقرار الدرهم، يواصل المغرب الحفاظ على سعر فائدة حقيقي إيجابي قليلًا، وهو ما يتيح مساحة للسياسة النقدية التي تهدف إلى تعزيز النمو.

٢٧- وحافظت تونس على موقف نقدي متشدد طوال عام ٢٠٢٤، حيث أبقى البنك المركزي التونسي سعر الفائدة الرئيسي عند ٨ في المائة (انظر الجدول ٢)، الأمر الذي ساهم في خفض التضخم من ٩,٣ في المائة في عام ٢٠٢٣ إلى ٦,٧ في المائة في عام ٢٠٢٤. وظل الدينار مستقرًا نسبيًا مقابل كل من اليورو والدولار (انظر الجدول ١)، وهو ما ساعد في إدارة التضخم. وأدى تخفيف معتدل للسياسة إلى ارتفاع المعدل إلى ٧,٥ في المائة في عام ٢٠٢٥، رغم استمرار مخاطر التضخم بسبب التمويل النقدي للمالية العامة وصعوبة الحصول على تمويل خارجي.^(٧)

٢٨- أما السودان، فلا يزال يعاني من تضخم مفرط، حيث ارتفعت أسعار الاستهلاك بنسبة ٢٣٥,٣ في المائة على أساس سنوي في عام ٢٠٢٤. وفقد الجنيه السوداني أكثر من ثلثي قيمته في الأسواق الرسمية، حيث تدهور متوسط سعر الصرف من ٧٠٤,٥ جنيه سوداني للدولار الأمريكي في عام ٢٠٢٣ إلى ١٧٣,٣ جنيه سوداني في عام ٢٠٢٤، وهو ما يمثل زيادة بمقدار ثلاثة أضعاف في سعر الصرف أو خسارة بنسبة ٦٧,٦ في المائة تقريبًا من قيمة العملة (انظر الجدول ١). ورغم أنه من المتوقع أن يتباطأ التضخم إلى ١٣٢,٩ في المائة في عام ٢٠٢٥ و٨٧,١ في المائة في عام ٢٠٢٦، إلا أن هذه التوقعات تفترض التخلص التدريجي من التمويل النقدي لعجز الميزانية وتحسين القدرة على التوريد.

^(٥) IMF, Islamic Republic of Mauritania: Staff Report for the 2024 Article IV Consultation, Third Review under the Arrangements under the Extended Credit Facility and Extended Fund Facility, Request for Modification of Quantitative Performance Criteria, and Second Review under the Resilience and Sustainability Facility Arrangement – Press Release; Staff Report; and Statement by the Executive Director for the Islamic Republic of Mauritania, Country Report, No. 24/362 (Washington, D.C., 2024).

^(٦) www.bkam.ma/Politique-monetaire/Cadre-strategique/Decision-de-la-politique-monetaire/Historique-des-decisions

^(٧) World Bank, “Improved connectivity offers a path to stronger growth in Tunisia”, 14 May 2025

وفي السياق الحالي، لا تزال السياسة النقدية غير فعالة إلى حد كبير، حيث تكاد تكون الأطر المؤسسية والتشغيلية لتحديد أسعار الفائدة غائبة.

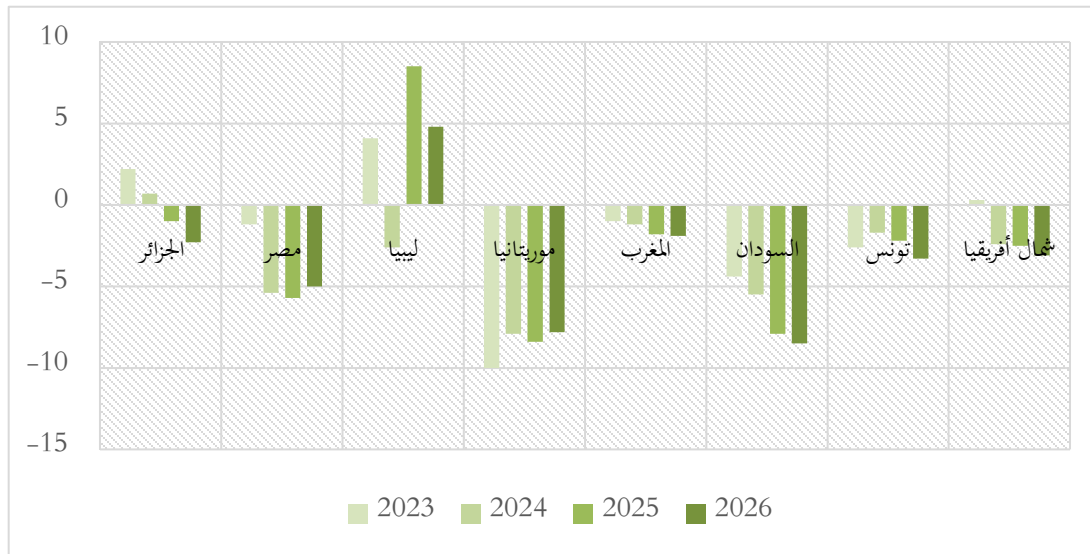
٢٩- وإذا تطلّعنا إلى المستقبل، وجدنا أن الاتجاه الإقليمي يشير إلى عودة السياسة النقدية إلى الوضع الطبيعي تدريجياً في الاقتصادات التي يتراجع فيها التضخم وتبقى فيها مصداقية البنك المركزي سليمة. ومع ذلك، تظل مسارات أسعار الفائدة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمسارات الوضع المالي، وشروط التمويل الخارجي، والتقدم المحرز في الإصلاحات الهيكلية.

رابعاً- ديناميات ميزان الحساب الجاري

٣٠- لقد أخذ الوضع الخارجي لشمال أفريقيا يضعف في ظل تصاعد حالة عدم اليقين على الصعيد العالمي، وهو ما يؤدي إلى تشديد شروط التمويل وتزايد هشاشة التدفقات التجارية. وبعد تسجيل فائض طفيف في الحساب الجاري بلغ ٠,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٣، تحوّل ميزان المنطقة دون الإقليمية إلى خانة العجز، ليبلغ ٢,٤ في المائة في عام ٢٠٢٤، ومن المتوقع أن يتدهور قليلاً إلى ٢,٥ في المائة في عام ٢٠٢٥. وتعكس هذه التطورات انخفاضاً في عائدات الصادرات الهيدروكربونية، وارتفاعاً في الطلب على الواردات، واستمرار الاختلالات الخارجية في العديد من الاقتصادات. وبينما يشير الرقم الإجمالي إلى ضغوط معتدلة، فإن الديناميات الأساسية على المستوى القطري تكشف عن مواطن ضعفٍ أعمقٍ وتفاوتاتٍ آخذة في الاتساع. ويبين الشكل الرابع ميزان الحساب الجاري لبلدان شمال أفريقيا والمتوسط السنوي للمنطقة دون الإقليمية.

الشكل ٤:

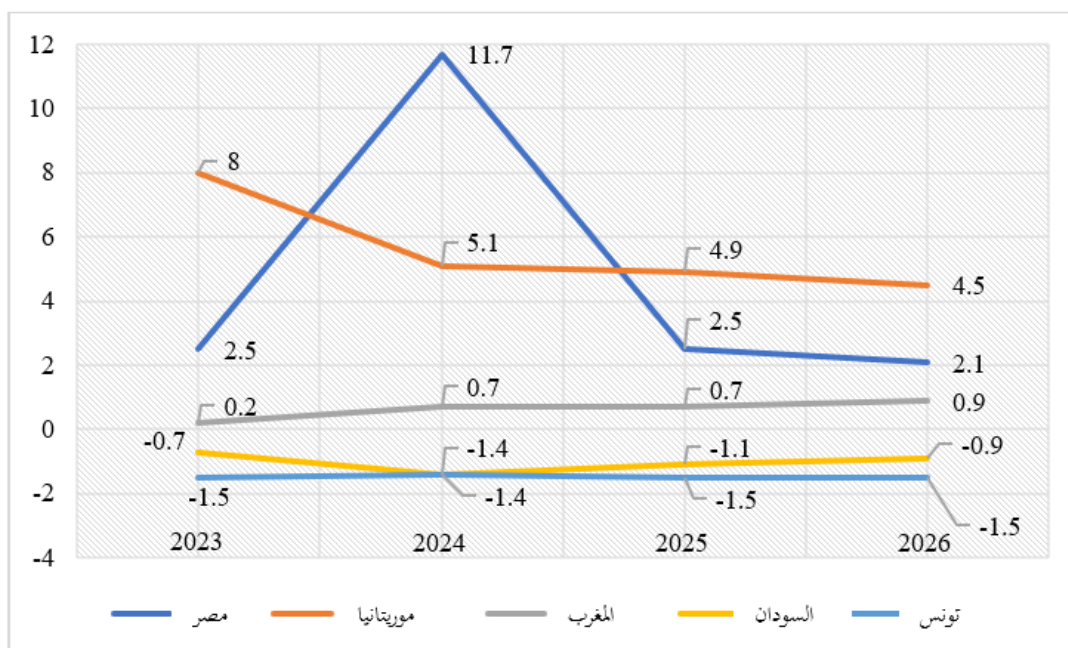
ميزان الحساب الجاري في شمال أفريقيا (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)



المصدر: Author calculations, based on national statistics for Egypt, Mauritania and Morocco; and African Development Bank, *African Economic Outlook 2025: Making Africa's Capital Work Better for Africa's Development* (2025).

الشكل ٥:

صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان شمال أفريقيا (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)



المصدر: Author calculations, based on World Bank, *Macro Poverty Outlook: Country-by-Country Analysis and Projections for the Developing World – Middle East and North Africa* (Washington, D.C., April 2025).

٣١- وواصل ميزان الحساب الجاري للجزائر تراجعها، حيث تحول من فائض قدره ٢,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٣ إلى عجز يُتوقع أن يبلغ ١ في المائة في عام ٢٠٢٥ و ٢,٣ في المائة في عام ٢٠٢٦. ويعكس هذا الانخفاض التعرض المتزايد لتقلبات سوق الهيدروكربونات، حيث يتزامن انخفاض الإيرادات من صادرات الطاقة مع ارتفاع الواردات المدفوعة بالنشاط الاستثماري والاستهلاك. وبينما لا تزال الاحتياطيات الرسمية تغطي أكثر من عام من الواردات، يكشف تقلص الاحتياطيات الخارجية عن حدود نموذج النمو الذي يعتمد على الهيدروكربونات.

٣٢- ولا يزال الحساب الخارجي لمصر تحت الضغط، حيث يُتوقع أن يتسع عجز الحساب الجاري إلى ٥,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٥. وينطوي الاعتماد المستمر على واردات الغذاء والطاقة، وضعف الإيرادات من قناة السويس، وسداد الديون الخارجية على تأثير كبير. ورغم استمرار تدفقات السياحة والتحويلات المالية، بالإضافة إلى الزيادة المؤقتة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ٢٠٢٤ نتيجة الاتفاق بين مصر والإمارات العربية المتحدة لتطوير منطقة رأس الحكمة، من المتوقع أن تنخفض تدفقات الاستثمار في عام ٢٠٢٥ (انظر الشكل الخامس)، وهو ما يعزز الحاجة الملحة إلى تنويع الصادرات ومرونة في سعر الصرف.

٣٣- ومن المتوقع أن ينتعش الوضع الخارجي لليبيا بعد عجز بلغ ٢,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٤، ويعود إلى فائض قدره ٨,٥ في المائة في عام ٢٠٢٥، نتيجة تعافي صادرات النفط وتقييد الواردات. ومع ذلك، لا تزال الآفاق عُرضة لعدم الاستقرار السياسي والاضطرابات في البنية التحتية النفطية. أما عجز الحساب الجاري لموريتانيا

فمن المنتظر أن يظل كبيراً عند ٨,٤ في المائة في عام ٢٠٢٥، حيث يؤدي تأخر إنتاج الغاز، إلى جانب المخاطر الخارجية مثل الصدمات المناخية وعدم الاستقرار الإقليمي، إلى تقويض المكاسب المحققة من صادرات الذهب والسمك.

٣٤- ومن المتوقع أن يتسع عجز الحساب الجاري في المغرب بشكل معتدل ليبلغ ١,٨ في المائة في عام ٢٠٢٥، مدفوعاً بارتفاع واردات السلع الرأسمالية، وذلك رغم التحويلات المالية القوية وتدفقات السياحة وقدرة الصادرات على الصمود. ومع ذلك، لا تزال آفاق التمويل في البلاد قوية، مدعومة بمؤسسات قوية وإمكانية الوصول إلى رأس المال العالمي. ومن المتوقع أن يبلغ عجز الحساب الجاري في تونس ٢,٢ في المائة في عام ٢٠٢٥، وذلك نتيجة القيود الناجمة عن واردات الطاقة وقاعدة التصدير الضيقة. ولا يزال صافي الاستثمار الأجنبي المباشر سالباً (انظر الشكل الخامس)، وهو ما يشير إلى استمرار هروب رؤوس الأموال وضعف ثقة المستثمرين. أما الوضع الخارجي للسودان فهو في أزمة، حيث من المتوقع أن يرتفع العجز إلى ٧,٩ في المائة في عام ٢٠٢٥ و ٨,٥ في المائة في عام ٢٠٢٦. وقد أدى النزاع إلى تدمير التجارة والتحويلات المالية، بينما لا يزال الاستثمار الأجنبي المباشر سالباً (انظر الشكل الخامس) ولا تزال الاحتياطات منخفضة بشكل خطير، حيث تغطي أقل من شهرين من الواردات.

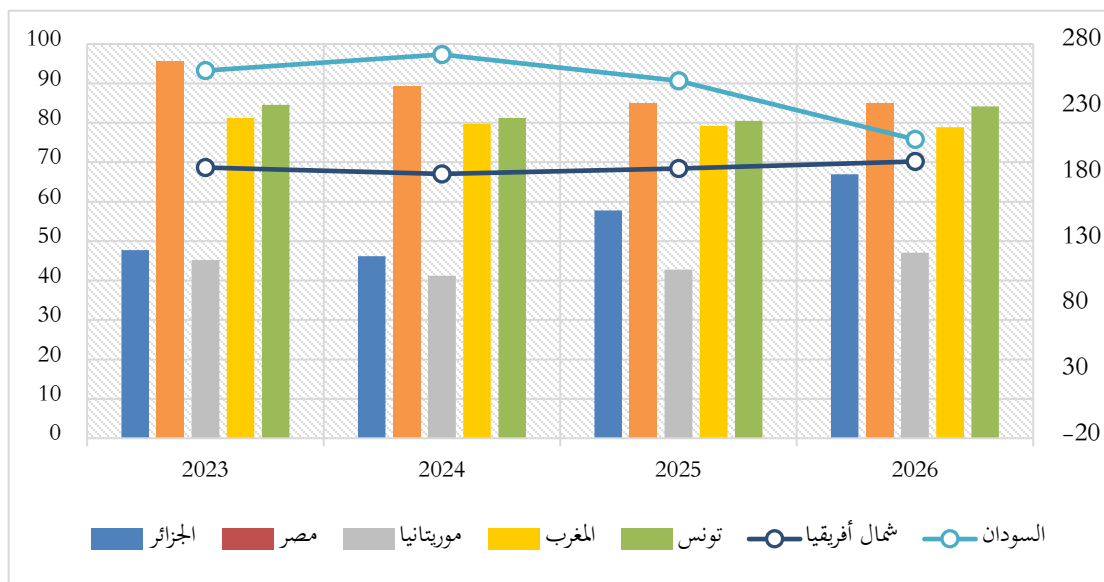
٣٥- وتقف المنطقة دون الإقليمية في مفترق الطرق: فلدى الجزائر وليبيا والمغرب هامش مالي يسمح لهم بالمضي قدماً في تنفيذ الإصلاحات، بينما يتعين على كل من مصر وتونس وموريتانيا التحرك بشكل عاجل لتعزيز التنافسية والقدرة على الصمود. أما بالنسبة إلى السودان، فالتحدي وجودي. وفي نهاية المطاف، إن مسار المنطقة دون الإقليمية نحو الاستقرار الخارجي لا يتوقف على هوامش أمان مؤقتة، بل على التحول الهيكلي: أي تنويع الصادرات، وتكامل إقليمي أقوى، واستثمارات داعمة للتجارة. وبدون ذلك، فإن المنطقة دون الإقليمية مُعرضة لخطر الوقوع في أزمات خارجية متكررة.

خامساً - ديناميات الديون

٣٦- في عام ٢٠٢٥، تعكس الصورة العامة للدين في شمال أفريقيا توازناً هشاً بين تحقيق الاستقرار المالي على المدى القصير وتزايد مواطن الضعف الهيكلية. وكما يتضح من الشكل السادس، بينما يُتوقع أن يرتفع متوسط نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة دون الإقليمية، باستثناء ليبيا والسودان، وذلك بشكل طفيف إلى ٦٨,٤ في المائة في عام ٢٠٢٥، مرتفعاً من ٦٧ في المائة في عام ٢٠٢٤ و ٦٨,٦ في المائة في عام ٢٠٢٣، فإن هذا الرقم العام يُخفي تفاوتات عميقة في مسارات الديون وشروط التمويل، وقدرة الاقتصاد الكلي على الصمود.

الشكل ٦:

ديناميات الديون في شمال أفريقيا (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)



المصدر: Author calculations, based on national statistics for Egypt, Mauritania, Morocco and Tunisia; and International Monetary Fund, *World Economic Outlook: A Critical Juncture amid Policy Shifts* (Washington, D.C., 2025).

ملاحظة: المقياس على طول المحور الرأسي الأيمن مخصص للسودان. ولا تشمل بيانات شمال أفريقيا كلا من ليبيا والسودان.

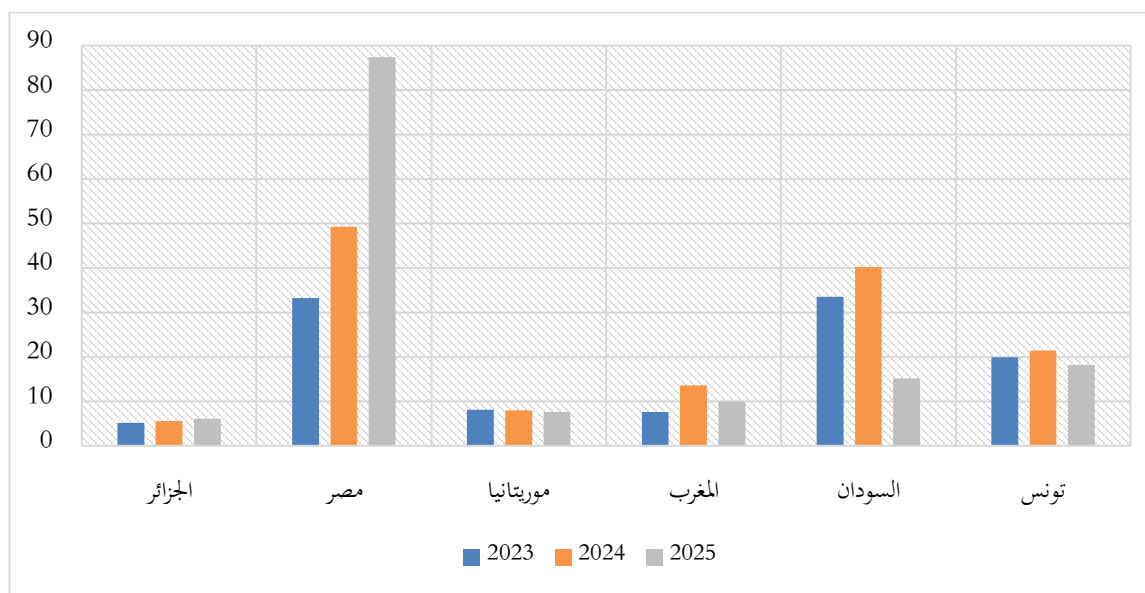
٣٧- وتكمن نقطة الضغط الأكثر حدة في القدرة على خدمة الدين، حيث تكون الاختلافات صارخة. فمن المتوقع أن تنفق مصر نسبة ضخمة قدرها ٨٧,٤ في المائة من عائدات صادراتها على خدمة الدين في عام ٢٠٢٥، أي أنها زادت بالضّعف تقريبا عن ٤٩,٣ في المائة في عام ٢٠٢٤ وارتفعت عن نسبة ٣٣,٢ في المائة المسجلة في عام ٢٠٢٣ (انظر الشكل السابع). ويعكس هذا الرقم المذهل مجموعة من مواطن الضعف: مخزون كبير من الدين العام، وارتفاع مدفوعات الفائدة، وسندات مستحقة السداد تتجاوز ١١,١ مليار دولار في الربع الأخير من السنة المالية ٢٠٢٥ وحدها.^(٨) ورغم التحسن الطفيف في الدين الكلي الذي يُتوقع أن ينخفض من ٨٩,٤ في المائة من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٤ إلى ٨٥ في المائة في عام ٢٠٢٥ (انظر الشكل السادس)، لا يزال عبء خدمة الدين في البلاد مرتفعا بشكل لا يمكن تحمّله لأن عائدات الصادرات لم تنم بسرعة كافية لتخفيف الالتزامات المالية الخارجية. وبالتوازي مع ذلك، تُشكل الالتزامات المالية الطارئة المتعلقة بالديون المضمونة من القطاع العام (٤,٦٩٨ تريليون جنيه مصري في حزيران/يونيه ٢٠٢٤) مخاطر كبيرة على المدى المتوسط، لا سيما في سياق ارتفاع الاقتراض من خارج الميزانية في قطاع الطاقة.^(٩)

^(٨) World Bank, *Macro Poverty Outlook: Country-by-Country Analysis and Projections for the Developing World – Middle East and North Africa* (Washington, D.C., April 2025).

^(٩) IMF, *Arab Republic of Egypt: 2025 Article IV Consultation, Fourth Review under the Extended Arrangement under the Extended Fund Facility, Requests for Waivers of Nonobservance and Modification of Performance Criteria, and Request for an Arrangement*

الشكل ٧:

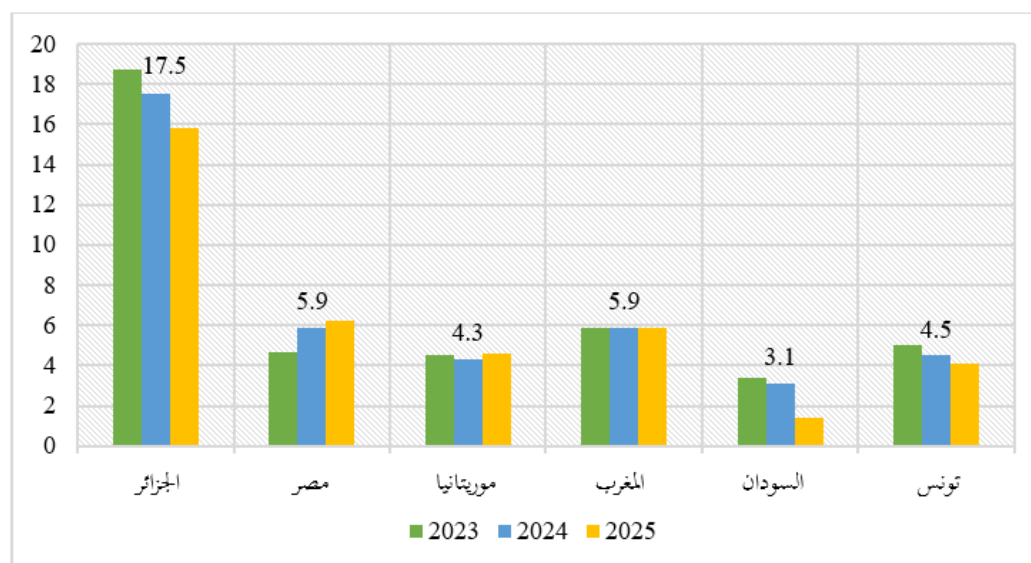
خدمة الدين في بلدان شمال أفريقيا (كنسبة مئوية من إجمالي الصادرات)



المصدر: Author calculations, based on African Development Bank socioeconomic database. Available at <https://dataportal.opendataforafrica.org/ydixvvd> (accessed in January 2025).

الشكل ٨:

الاحتياطيات الخارجية لبلدان شمال أفريقيا (عدد أشهر الواردات المغطاة)



المصدر: Author calculations, based on African Development Bank socioeconomic database. Available at <https://dataportal.opendataforafrica.org/ydixvvd> (accessed in January 2025).

٣٨- وقد تحسنت وضعية الاحتياطيات الخارجية لمصر بشكل تدريجي، حيث من المتوقع أن تغطي ٦,٢ أشهر من الواردات في عام ٢٠٢٥، مرتفعة من ٥,٩ شهرا في عام ٢٠٢٤ ومن ٤,٧ شهرا في عام ٢٠٢٣ (انظر الشكل الثامن). وبينما يعكس ذلك استقرارا على المدى القصير، فإن كفاية الاحتياطيات لا تزال محدودة مقارنة باحتياجات التمويل الخارجي وتقلبات أسعار الصرف المتزايدة.

٣٩- وتواجه تونس مخاطر مرتفعة مماثلة، حيث ستستهلك خدمة الدين ١٨,٢ في المائة من عائدات الصادرات في عام ٢٠٢٥ (انظر الشكل السابع). ورغم أنه من المتوقع أن تستقر نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي عند حوالي ٨٠,٥ في المائة في عام ٢٠٢٥ (انظر الشكل السادس)، إلا أن محدودية الوصول إلى التمويل الميسر والاعتماد المتزايد على الاقتراض المحلي قصير الأجل (أكثر من ٥٢ في المائة من الدين محلي الآن) أدّى إلى ارتفاع تكاليف الفائدة.^(١٠) وكما هي الحال في مصر، فإن الاقتراض السيادي في تونس يُزاحم بشكل متزايد الائتمان الموجه للقطاع الخاص، وهو ما يزيد من تفاقم المخاطر المالية على مستوى الاقتصاد الكلي. ومن المتوقع أن تضعف وضعية الاحتياطيات في تونس أكثر مع انخفاض تغطية الواردات من ٥ أشهر في عام ٢٠٢٣ إلى ٤,١ أشهر في عام ٢٠٢٥ (انظر الشكل الثامن)، وهو ما يعكس الضغوط المستمرة على ميزان مدفوعاتها ومحدودية التدفقات المالية الخارجية.

٤٠- وعلى النقيض من ذلك، بدأت بعض الاقتصادات في الاستقرار أو تحسين آفاقها المالية. ومن المتوقع أن ترتفع نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر من ٤٦,٢ في المائة في عام ٢٠٢٤ إلى ٥٧,٨ في المائة في عام ٢٠٢٥ (انظر الشكل السادس)، ويتم تمويله في الغالب من خلال أدوات محلية طويلة الأجل بأسعار فائدة منخفضة. ولا تزال خدمة الدين معتدلة عند ٦,١ في المائة من الصادرات في عام ٢٠٢٥ (انظر الشكل السابع)، مدعومة بإيرادات الهيدروكربونات. ومع ذلك، فإن الاحتياطيات المالية آخذة في التآكل. ومن المتوقع أن تنخفض احتياطيات البلاد من النقد الأجنبي، التي لا تزال الأكبر في المنطقة دون الإقليمية من الناحية النسبية، من ١٨,٧ شهرا من تغطية الواردات في عام ٢٠٢٣ إلى ١٥,٨ شهرا في عام ٢٠٢٥ (انظر الشكل الثامن)، وهو ما يشير إلى انخفاض القدرة على امتصاص الصدمات الخارجية في غياب الإصلاحات.

٤١- ويعد المغرب مثالا على التحسن التدريجي في الوضع المالي. فمن المتوقع أن ينخفض الدين من ٧٩,٨ إلى ٧٩,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بين عامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٥ (انظر الشكل السادس). وهو يقوم بتمويل أكثر من ٤٥ في المائة تقريبا من احتياجاته محلياً، ورغم أن خدمة الدين تظل عند ١٠ في المائة من الصادرات في عام ٢٠٢٥ (انظر الشكل السابع)، إلا أن مستوى المخاطر يبقى تحت السيطرة بفضل المؤسسات القوية والأطر المالية الموثوقة. ومن المتوقع أن تظل الاحتياطيات من النقد الأجنبي مستقرة عند ٥,٩ أشهر من تغطية الواردات حتى عام ٢٠٢٥ (انظر الشكل الثامن)، وهو ما يعكس توازنا خارجيا متسقا وإدارة حذرة للاقتصاد الكلي.

٤٢- ويؤكد هذا المشهد العام للدين تزايد الانقسام الهيكلي في المنطقة دون الإقليمية. فمن جهة، تقوم بلدان مثل الجزائر وموريتانيا والمغرب بإدارة الدين أو تقليصه من خلال سياسات منضبطة واحتفاظها باحتياطيات مالية، ومن جهة أخرى، تواجه بلدان مثل مصر وتونس تقلصا في الحيز المالي، وتزايداً في مواطن الضعف إزاء العوامل الخارجية، وارتفاعاً

في مخاطر إعادة تمويل الديون. ورغم أن متوسط مستوى الدين في المنطقة دون الإقليمية ما زال يبدو في حدودٍ يمكن إدارتها، إلا أنه يُخفي بشكل متزايد مواطن ضعف مركزة.

سادسا- الحقائق الاجتماعية والتنمية البشرية

٤٣- لا تزال الديناميات الاجتماعية في شمال أفريقيا في عام ٢٠٢٥ تعكس التحديات الهيكلية المستمرة، حيث لم تُسفر العلامات المبكرة للاستقرار الاقتصادي بعد عن تحسينات واسعة في التوظيف أو الحد من الفقر. ولا يزال استيعاب سوق العمل ضعيفا في جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية، حيث بقيت حصة الأشخاص العاملين كنسبة مئوية من مجموع السكان الذي هم في سن العمل (نسبة العمالة إلى السكان) أقل من المعيار العالمي الذي بلغ ٥٧,٩ في المائة لعام ٢٠٢٥.^(١١) وتشير التقديرات الأولية إلى إحراز تقدم طفيف في بعض البلدان، لكن تحقيق مكاسب كبيرة لا يزال أمرا بعيد المنال.

٤٤- ومن المتوقع أن تحقق مصر أقوى أداء، حيث ارتفعت نسبة التوظيف من ٤٠,٤ في المائة في عام ٢٠٢٣ إلى نحو ٤١ في المائة في عام ٢٠٢٥ (انظر الجدول ٣)، مدعومة بنمو محدود، ولكنه مطرد في التوظيف في القطاع الرسمي، لا سيما في قطاعات البناء والخدمات. ويليه المغرب بزيادة طفيفة من ٣٩,٧ إلى ٣٩,٩ في المائة بين عامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٥، مع توقعات تشير إلى أن النسبة قد تصل إلى ٤٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٦ إذا استمرت الاتجاهات الحالية. ويبدو أن تونس تشهد انتعاشا أقوى، حيث يُنتظر أن يرتفع معدل التوظيف من ٣٨,٥ في المائة في عام ٢٠٢٣ إلى ٣٩,٩ في المائة في عام ٢٠٢٥، رغم أنه من المتوقع أن يتراجع بعض الشيء إلى ٣٩ في المائة في عام ٢٠٢٦ بسبب القيود الهيكلية المستمرة.

٤٥- وفي المقابل، من المتوقع أن يزداد تدهور وضعية التوظيف في الجزائر، حيث تشير التقديرات إلى انخفاض من ٣٧,١ في المائة في عام ٢٠٢٣ إلى ٣٦,٦ في المائة في عام ٢٠٢٥، وهو ما يعكس استمرار الركود في سوق العمل رغم جهود الاستثمار العام المستمرة. ولا يزال السودان غارقا في الصراع وعدم الاستقرار الاقتصادي، مع عدم وجود تغيير متوقع في معدل التوظيف، الذي ظل عند ٣٧,٧ في المائة منذ عام ٢٠٢٣، وهو ما يشير إلى تحديات عميقة الجذور مرتبطة بالعمل غير الرسمي والهشاشة المؤسسية والصراع.

^(١١) Morocco, High Commission for Planning, "Budget économique exploratoire 2026: perspectives économiques pour les années 2025 et 2026" (2026 budget assessment: economic outlook for 2025 and 2026), July 2025.

الجدول ٣:

معدل التوظيف في بلدان شمال أفريقيا (كنسبة مئوية من السكان الذي هم في سن العمل، ١٥ عاما فما فوق)

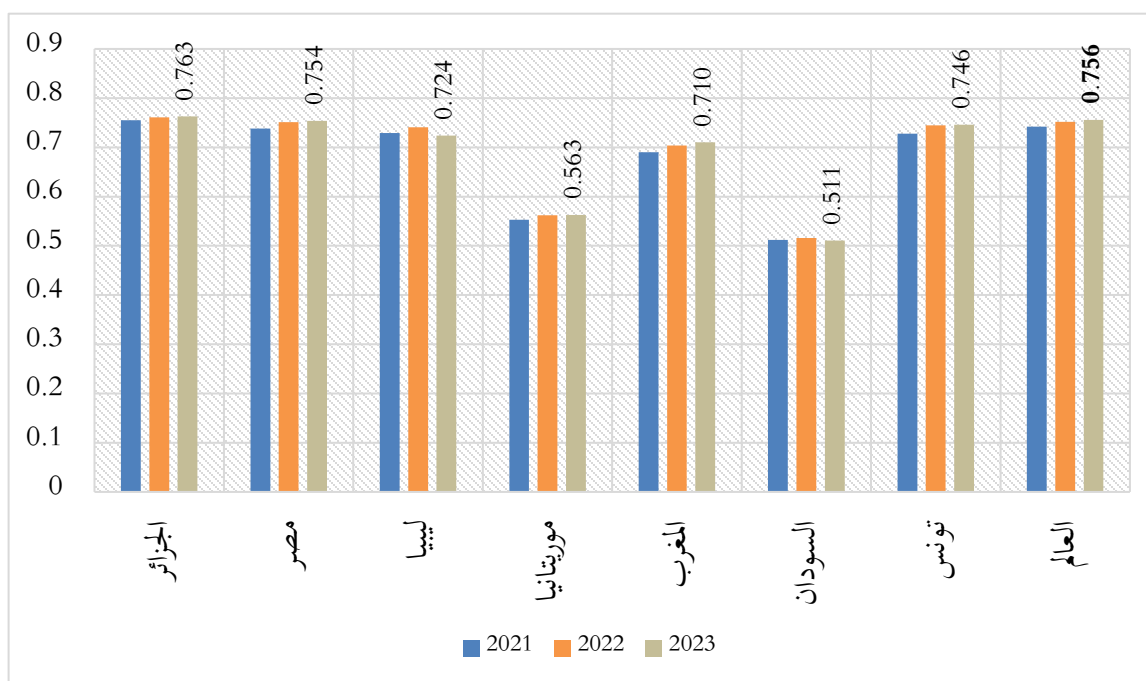
البلد ٢٠٢٦ ٢٠٢٥ ٢٠٢٤ ٢٠٢٣

الجزائر	٣٦,٥	٣٦,٦	٣٦,٧	٣٧,١
مصر	٤١,٦	٤١	٤٠,٤	٤٠,٤
المغرب	٤٠	٣٩,٩	٣٩,٧	٣٩,٧
السودان	٣٧,٧	٣٧,٧	٣٧,٧	٣٧,٧
تونس	٣٩	٣٩,٩	٣٨,٨	٣٨,٥

المصدر: World Bank, *Macro Poverty Outlook: Country-by-Country Analysis and Projections for the Developing World – Middle East and North Africa* (Washington, D.C., April 2025).

الشكل ٩:

مؤشر التنمية البشرية لبلدان شمال أفريقيا



المصدر: Author calculations, based on United Nations Development Programme human development index. Available at <https://hdr.undp.org/data-center/human-development-index#/indicies/HDI> (accessed in June 2025).

٤٦- وتوضح مقارنةً لمؤشر التنمية البشرية لبلدان شمال أفريقيا (انظر الشكل التاسع) أن بلدان تونس والجزائر ومصر والمغرب أحرزت تقدماً مطّرداً وضمنت مواقعها في فئة التنمية البشرية العالية. ويبرز المغرب باعتباره البلد الرائد من حيث الأداء، إذ سجل أعلى نمو نسبي، مدفوعاً إلى حد كبير بالتحسينات الكبيرة التي طرأت على متوسط العمر المتوقع والتعليم والدخل. كما تشهد مصر تقدماً ملحوظاً، لا سيما من خلال الارتفاع الكبير في نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، إلى جانب مكاسب ملحوظة في كل من التعليم ومتوسط العمر المتوقع. ورغم تصنيف ليبيا في فئة التنمية البشرية العالية، إلا أن تقدمها يظل محدوداً، حيث يؤدي الجمود في متوسط العمر المتوقع والتراجع في عدد سنوات الدراسة المتوقعة إلى عرقلة التنمية الشاملة في البلاد. أما موريتانيا، فرغم بقائها في فئة التنمية البشرية المتوسطة، إلا أنها خطت خطوات مهمة في طول العمر والتعليم، رغم أن نمو الدخل كان متواضعاً نسبياً. غير أن السودان لا يزال يندرج ضمن فئة التنمية البشرية المنخفضة، وهو ما يعكس التحديات المستمرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء.

٤٧- وفي عام ٢٠٢٥، لا يزال التقدم الاجتماعي في المنطقة دون الإقليمية متفاوتاً، إذ يقابل المكاسب المتواضعة في تصنيف مؤشر التنمية البشرية ضعف في أداء سوق العمل. وبينما تُبدي بعض البلدان تحسناً طفيفاً في التوظيف، لا تزال الحواجز الهيكلية والأنشطة غير الرسمية تحدّ من النمو الشامل للجميع وتحول دون تقليص الفقر في جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية.

سابعاً- التوجهات الاستراتيجية للسياسات: بناء القدرة على الصمود والازدهار

٤٨- لا يزال التعافي الاقتصادي في شمال أفريقيا هشاً، إذ يتأثر بحالة عدم اليقين على الصعيد العالمي، والتوترات الجيوسياسية، والنزاعات الإقليمية، والصدمات المناخية، بالإضافة إلى نقاط الضعف الهيكلية العميقة. وفي سبيل رسم مسارٍ نحو نمو مستدام وشامل للجميع، يجب على بلدان المنطقة دون الإقليمية اتباع استراتيجيات إصلاحٍ شاملة ومنسقة تركز على استقرار الاقتصاد الكلي، والتحول الهيكلي، وتحسين القدرة التنافسية، والقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ، وقوة المؤسسات. ورغم اختلاف السياقات الوطنية، فإن التحديات المشتركة في جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية، مثل الاعتماد المفرط على الهيدروكربونات الذي يؤدي إلى ضغوط مالية وارتفاع معدلات البطالة، تتطلب استجابات عاجلةً ومتناسكةً على صعيد السياسات. ويجب دمج تعزيز القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ، بما في ذلك الاستثمار في الطاقات المتجددة، وإدارة الموارد المائية، وتطوير البنية التحتية المراعية للمناخ، في التخطيط المالي والقطاعي والاستثماري لحماية النمو والاستقرار على المدى الطويل.

٤٩- ففي الجزائر، لا تزال الآفاق الاقتصادية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بأسواق الهيدروكربونات المتقلبة والزراعة التي تعاني من شح المياه. وللتخفيف من هذه المخاطر، يجب على البلاد تسريع التنوع الاقتصادي من خلال الاستثمار في القطاعات غير النفطية ذات القيمة المضافة العالية مثل التصنيع ومصادر الطاقة المتجددة، وتحسين مناخ الاستثمار وإطلاق العنان لإمكانات رأسمالها البشري.

٥٠- وفي المقابل تواجه مصر صدمات خارجية متراكمة، من الاضطرابات في تحصيل إيرادات قناة السويس إلى الضغوط المالية المتزايدة الناجمة عن تدفق اللاجئين والتضخم. ويتعين على البلاد مواصلة تعزيز إيرادات النقد الأجنبي من خلال تشجيع الصادرات، وترشيد الإنفاق العام، وضمان اتباع سياسة نقدية مرنة، ولكن موثوقة، تركز على استقلالية البنك المركزي. أما ليبيا، فرغم امتلاكها احتياطات نفطية ضخمة، إلا أنها لا تزال عرضة لتقلبات مالية وسياسية. ويعاني القطاع الخاص من قيود التعقيدات القانونية وضعف الحوكمة. ويُعد توسيع القاعدة الضريبية، وتحسين الشفافية في إيرادات النفط، وتوسيع الاستثمار في البنية التحتية أمرا حيويا لبناء القدرة على الصمود وتعزيز التنمية الشاملة للجميع.

٥١- أما الآفاق الاقتصادية لموريتانيا فيخيم عليها احتمال تراجع المساعدات، والمخاطر الأمنية في منطقة الساحل، وتغير المناخ، وانخفاض الإيرادات من القطاع الاستخراجي. وسيكون تعزيز حوكمة رأس المال الطبيعي، وتسريع تنفيذ مشاريع الغاز، وجذب الاستثمارات الخاصة من خلال الإصلاحات الهيكلية، أمرا بالغ الأهمية. أما المغرب فقد حقق تقدما كبيرا في إصلاح المؤسسات والحوكمة والرقمنة، لكنه يواجه تحديات تتمثل في استمرار عدم المساواة وركود في سوق العمل وندرة في المياه. وتُعد الجهود الجارية لتعزيز الحماية الاجتماعية، وتعبئة الموارد الضريبية، وإقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص، ضرورة لمواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية المتزايدة. ويجب على تونس، المثقلة بارتفاع الدين العام والإصلاحات البطيئة والضغوط المرتبطة بالمناخ، إعادة هيكلة الشركات المملوكة للدولة، وتحسين القدرة على تحمل الديون، وتهيئة بيئة استثمارية أكثر جاذبية من خلال تبسيط اللوائح التنظيمية ورقمنة الخدمات العامة.

٥٢- وعلى الصعيد الإقليمي، يجب على حكومات شمال أفريقيا أن تعتمد برنامجا مشتركا يركز على ضبط الوضع المالي بفعالية، وأطر نقدية منسقة، ونمو اقتصادي قائم على الصادرات. ويتعين على السياسة المالية أن تنتقل من التركيز على التقشف إلى تخصيص أكثر ذكاء للموارد، من خلال الحد من الدعم غير الموجه، ومنح الأولوية للبنية التحتية الإنتاجية، وتوسيع الاستثمار في الاقتصاد الأخضر. وتحتاج بلدان مثل مصر إلى إعادة توجيه الإنفاق الرأسمالي وتوسيع قواعدها الضريبية، لا سيما في القطاعين غير الرسمي والريعي. ويجب أن تكون السياسة النقدية شفافة وقائمة على قواعد من أجل تثبيت دعائم التوقعات المتعلقة بالتضخم واستعادة ثقة المستثمرين، مع تعزيز التعاون النقدي الإقليمي الذي يتيح مزيدا من القدرة على امتصاص الصدمات أكثر.

٥٣- ولتعزيز القدرة على الصمود على الصعيد الخارجي، لا بد من الاستثمار القطاعي الموجه والتكامل التجاري. وتقدم موريتانيا والمغرب مثالا عن مزايا الاستثمار في القطاعات الاستراتيجية مثل التعدين والطاقة وصناعة السيارات. ويجب على الجزائر وليبيا استخدام عائدات الهيدروكربونات لتأسيس صناديق ثروة سيادية والاستثمار في التنوع على المدى الطويل. ويمكن أن يؤدي توحيد المعايير وتحسين البنية التحتية عبر الحدود في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية إلى فتح آفاق كبيرة للتجارة ويزيد من فوائدها.

٥٤- ويجب وضع النمو الشامل للجميع في صميم عملية صياغة السياسات. وتتطلب معالجة ارتفاع معدلات بطالة الشباب، لا سيما بين الخريجين، إصلاحات عميقة لسوق العمل، وزيادة التعليم المهني وتقديم الدعم لريادة الأعمال. وسيؤدي توسيع نطاق الوصول إلى البنية التحتية الرقمية والخدمات المالية وأدوات تطوير الأعمال إلى تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وأخيرا، إن تنمية رأس المال البشري والتماسك الاجتماعي والاستدامة البيئية، بما في ذلك

الحصول على التمويل المناخي والمشاركة الإقليمية في أسواق الكربون، ليست واجباتٍ أخلاقيةً فحسب، بل هي ضروراتٌ استراتيجية للسلام والازدهار والقدرة على الصمود على المدى الطويل.